1- مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية:

يمكن القول أن دراسات الجدوى الاقتصادية ما هي عبارة إلا عن تلك الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع المقترح والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية أو من نوع الدراسات التفصيلية أو النهائية، والتي من خلالها يمكن الوصول إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة، البديل الذي يحقق تحقيق الأهداف المحددة.

ولكون هذه الدراسات ما هي إلا عبارة عن وسيلة يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الاستثماري لذا لا بد أن تتصف تلك الدراسات بالدقة والموضوعية والكفاءة.

وهذه الدراسات تشمل إحدى مراحل تقييم المشاريع والتي على أساسها يتم اتخاذ أو تبني القرارات الاستثمارية المناسبة إما بالتخلي عن المشروع المقترح أو العمل على تنفيذه أو تأجيله.

تعتبر هذه الدراسات عادة من طرف فريق من المختصين كل واحد منهم يتناول دراسة المشروع بما يتلاءم مع اختصاصه في محاولة للوصول إلى تقرير مشترك يقدم للإدارة العليا وتترك لها اتخاذ القرار المناسب.

وعليه يمكن القول أن دراسات الجدوى الاقتصادية ما هي إلا بمثابة دراسات شاملة لكافة المشاريع المقترحة وصولا إلى اختيار البديل الأفضل الذي يحقق تحقيق الأهداف المحددة.

2- أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية:

لقد حظي موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية بأهمية كبيرة خاصة في الدول المتقدمة وبعد الحرب العالمية الثانية كجزء من اهتمامها في ضرورة العمل على تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ذلك الاهتمام الذي يظهر واضحا من خلال اتجاه مجمع إدارات المشاريع سواء كانت خاصة أو عامة، كبيرة أو صغيرة نحو إخضاع المشاريع المقترحة لمثل تلك الدراسات من أجل ضمان مستوى معين من الأمان وتخفيف درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها الأموال المستثمرة خاصة مع تعقد أغلب المشاريع القائمة أو الجديدة تكون عادة من نوع المشاريع الناجحة والجديدة اقتصاديا

على عكس الحال في السوق الناضجة، فإن هذا الموضوع وفق العقود الأخيرة وعلى الرغم من أهميته الكبيرة لتلك السوق نظرا لحداثته الوثيقة بتحقيق عملية التنمية الاقتصادية لم يحظ بالشكل الاهتمام الذي يستحقه، حيث يلاحظ وبالفعل ما أثبتته العديد من الدراسات التي أجريت في مجال تقييم المشاريع للعديد من المشاريع القائمة في تلك السوق أن أغلب تلك المشاريع كانت ذات نوع المشاريع غير الجدية اقتصاديا، وبكل المؤشرات الاقتصادية، حيث أن أغلبها لم تشغل بطاقاتها الإنتاجية القصوى، أو مشروعات تفتقد أساسا على مستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا المستوردة، وبذلك فإن القيمة المضافة المتولدة منها تحول إلى الخارج، وبذلك أصبحت عبئا على الاقتصادات القومية وليس عونا لها أو مشروعات تتميز بارتفاع تكاليف إنتاج صاحبتها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية أو مشاريع ملوثة للبيئة الخ.

ويعود سبب الفشل هذا أساسا إلى أن أغلب القرارات الاستثمارية المتعلقة بإقامة تلك المشاريع لم يستند على الحد الأدنى من مقومات القرار الاستثماري الناجح، بل أن أغلب تلك القرارات كانت عادة بمثابة قرارات فردية وعشوائية، لذلك إذا ما أرادت السوق الناضجة تحقيق برامجها التنموية فلابد عليها أن تولي هذا الموضوع الهام أهمية بالغة كونه يمثل الوسيلة الأساسية واللازمة لتحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لديها، تلك الموارد التي تتميز بالندرة النسبية، حيث من خلال ذلك الاتجاه والاهتمام يمكن أن تتجاوز مشكلة الهدر والتبذير في تلك الموارد، إذ أن ظهور المشاريع الفاشلة وغير الجدية اقتصاديا يعني خسارة في الموارد المتاحة، إضافة إلى أن ذلك الاتجاه (الاهتمام بدراسات الجدوى) سوف يساعد على توفير مستوى من الأمان للأموال المراد استثمارها وبالتالي تشجيع العملية الاستثمارية.

إن دراسات الجدوى الاقتصادية التي تقوم أساسا على المفاضلة بين المشاريع المقترحة وصولا إلى اختيار البديل الأفضل سوف تساعد في توجيه الأموال المعدة للاستثمار نحو تلك الفرص أو المشاريع الناجحة وتجاوز المشاريع الفاشلة وهذا يعني أن الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية يأتي من خلال أهميتها كوسيلة

للوصول الى قرارات استثمارية ناجحة وما لتلك القرارات من أهمية لتوفير مستوى معين من الأمان للأموال المراد استثمارها من جهة، مقابل الحصول على عائد مناسب، أو تحقيق مستوى مقبول من المنافع الاجتماعية، إضافة الى توجيه الأموال المعدة للاستثمار الى تلك الفرص أو المشاريع الناجحة وما لذلك من أهمية للاقتصاد القومي أو بالنسبة لأصحاب تلك الأموال.

3- أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من دراسات الجدوى الاقتصادية على الرغم من التداخل الكبير فيما بينها، وهي كالآتي:

3-1- دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية؛

3-2- " " " التفصيلية؛

3-3- دراسات الجدوى " الفنية.

وسنوضح كل نوع من تلك الدراسات بالتفصيل كالآتي:

المحاضرة 02:

النوع الأول: دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية

يمكن تعريف دراسات الجدوى الأولية بأنها عبارة عن دراسة أو تقرير أولي يشمل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع المقترح والتي يمكن من خلالها التوصل الى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال الى دراسة أكثر تفصيلا، وهذا يعني أن دراسات الجدوى الأولية ما هي إلا وسيلة يمكن من خلالها معرفة مدى جدوى المشروع المقترح اقتصاديا.

وبصورة عامة يمكن القول أن دراسات الجدوى الأولية ما هي إلا عبارة عن دراسات مبسطة ومركزة في آن واحد، والتي يمكن من خلالها التوصل الى إجابات حول بعض الأسئلة عن المشروع المقترح مثل: (ما هي الكلفة الإجمالية للمشروع المقترح، ما هو حجم العوائد المتوقعة، ما هي المنتجات الممكن إنتاجها، كم الحاجة للقوى العاملة وما هي أجورها، ما هي المواقع البديلة للمشروع المقترح، ما هو الوقت اللازم لتنفيذ المشروع... الخ).

وهذه الدراسات تهدف أساسا الى اعطاء فكرة أولية عن المشروع المقترح وهل يمكن القبول مبدئيا به من عدمه بصورة مبدئية، فإذا كانت نتائج الدراسة الأولية غير مشجعة فيمكن في هذه الحالة التخلي عن المشروع، أما إذا كانت نتائج الدراسة إيجابية ومشجعة ومن أجل الوصول الى مستوى أمان أكبر فلابد من الانتقال الى دراسة أكثر تفصيلا وعمقا حيث قد تكون الدراسة الأولية غير كافية.

ولكي تكون دراسات الجدوى الأولية قابلة للتقييم ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الأولي بشأن المشروع المقترح فإنها لابد أن تتضمن معالجة للعديد من الجوانب المتعلقة بالمشروع.

المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الأولية:

يمكن إجمال أهم المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الأولية بما يلي:

- دراسة أولية عن الطلب المتوقع على منتجات المشروع المقترح واتجاهات ذلك الطلب سواء على المنتجات المحلية أو المستوردة ودراسة حجم الصادرات الحالية والمستقبلية لمثل تلك المنتجات، وما هي الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية.

ب- دراسة أولية عن التكاليف الإجمالية للمشروع سواء كانت في شكل تكاليف ثابتة أو متغيرة، مع الإشارة إلى بعض البدائل المتوفرة للمشاريع المشابهة سواء كانت مقامة في الداخل أو الخارج مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الممكن حدوثها في التكاليف والأسعار خلال فترة الإنجاز.

ج- دراسة أولية عن حجم السوق المحلي للمشروع، ويتضمن هذا الجانب من الدراسة تحديد حجم حاجة المشروع المقترح إلى المواد الأولية أو نصف المصنعة وحاجته إلى الآلات والقوى العاملة وتحديد أساليب الإنتاج الممكن استخدامها والخدمات الإنتاجية كخدمات التخزين والصيانة والتسويق وتصميم المباني اللازمة.

د- دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح وصولا إلى تحديد الموقع المناسب على ضوء العوامل المحددة للموقع الأفضل.

هـ- دراسة للمنافع القومية المتوقعة للمشروع المقترح، كتحديد مدى أهميته في سد حاجة السوق المحلية من بعض المنتجات، ومدى إمكانيته على تصدير جانب من إنتاجه للحصول على بعض العملات الصعبة من أجل تحسين ميزان المدفوعات، ومدى أهمية المشروع في توفير فرص التوظيف للحد من مشكلة البطالة، ومدى ما يتميز به المشروع من ارتباطات أمامية وخلفية مع المشاريع القائمة وبالتالي تحديد مدى أهمية المشروع في زيادة الدخل القومي وفي تحقيق التنمية الاقتصادية.

و- دراسة أولية عن مصادر تمويل المشروع وهل ذلك يعتمد على مصادر محلية أو على مصادر تمويل أجنبية ومعدلات سعر الفائدة.

ي- دراسة أولية عن العوائد المتوقعة للمشروع المقترح.

ن- دراسة أولية عن مدى تماشي المشروع المقترح مع العادات والتقاليد والقوانين السائدة في المجتمع المضيف.

المحاضرة (05):

النوع الثاني: دراسة الجدوى الاقتصادية التفصيلية:

1- مفهوم دراسات الجدوى التفصيلية:

عبارة عن دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية ولكنها أكثر تفصيلا ودقة وتعمقا منها، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها إما بالتخلي عن المشروع نهائيا أو تأجيله أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.

لذا يمكن القول أن دراسات الجدوى التفصيلية تصبح ضرورة لا بد منها، كما تعد أحد مقومات القرار الاستثماري الناجح، وتزداد أهمية مثل هذه الدراسات خاصة في المشروعات الكبيرة التي يتطلب إقامتها رؤوس أموال هائلة.

من ناحية أخرى يمكن القول أنه حتى إذا كانت نتائج الدراسة الأولية إيجابية ومشجعة فلا يمكن الاعتماد عليها في تبني قرار استثماري نظرا لأن مثل تلك الدراسات تنحصر مهمتها في توضيح الخطوط العريضة (العامة) وبذلك فهي لا تعطي صورة واضحة ودقيقة عن كافة جوانب المشروع المقترح لكنها يمكن أن تعتبر الخطوة الأولى التي يمكن أن تبنى عليها الدراسات التفصيلية.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن كلا من دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية هي في الواقع دراسات متكاملة ومتتالية وليست معوضة أو بديلة، أي لا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلة عن الدراسة الأخرى وأن كلاهما يهدفان إلى الوصول لقرار استثماري صائب يضمن حدوث معين من الأمان ويساعد في تخفيف درجة المخاطرة، كما يهدف إلى اختيار فرصة استثمارية مناسبة من بين عدة فرص مقترحة استنادا إلى أسس علمية.

2- المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى التفصيلية:

يمكن إجمال أهم المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى التفصيلية فيما يلي:

- دراسة مفصلة حول طبيعة واتجاهات الطلب على منتجات المشروع المقترح، متضمنة الطلب المتوقع سواء الطلب المحلي أو الطلب الخارجي، والعوامل المؤثرة على ذلك الطلب ومصادر الطلب التصديرية والداخلية والمتقاطعة، مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات النمو السنوية لكل من الواردات والصادرات و

الإنتاج المحلي من المشاريع القائمة لنفس المنتجات، وما هي الحصة المتوقعة لمنتجات المشروع من السوق المحلية، كما يتضمن دراسة الآثار الناتجة عن إنتاج السلع المنافسة، والبديلة للسلع المنتجة، وما هي طبيعة المستهلك المتوقع لمنتجات المشروع المقترح.

ب- دراسة مفصلة عن طبيعة السلع التي ينتجها المشروع المقترح، وهل هي سلع نهائية أو سلع وسيطة.

ج- دراسة مفصلة عن عملية الإنتاج، والأساليب الفنية التي يمكن استخدامها في المشروع، ومدى ملائمة الأسلوب التكنولوجي المقترح مع حجم المشروع، كما لابد أن تتضمن الدراسة وصف دقيق لعملية الإحلال في عناصر الإنتاج، والبدائل الفنية الأخرى، إضافة إلى تحديد الأعمال الفنية الأخرى التي تتعلق بعملية الإنتاج كالأعمال الهندسية، وأعمال الصيانة والخدمات الأخرى.

د- دراسة مفصلة عن التكاليف الإجمالية اللازمة لإقامة المشروع سواء كانت بشكل تكاليف ثابتة أو تكاليف تشغيل وبصورة دقيقة، وشاملة لكافة أنواع التكاليف كتقدير كلفة المباني والآلات والمعدات، ومستلزمات الإنتاج وتكاليف الصيانة والنقل والتخزين والدعاية والإعلان والتأمين والإشارات القانونية والأجور والمكافآت والحوافز والضمان الاجتماعي والإيجارات والاستهلاك، وتكاليف التدريب والتشغيل التطوير و... الخ.

هـ- دراسة مفصلة عن العوائد المتوقعة للمشروع المقترح التي تتضمن الإيرادات والأرباح قبل اقتطاع الضرائب وصافي كلفة الوحدة الواحدة مع توضيح أسعار السلع المتوردة والمماثلة للسلع المتوقع إنتاجها قبل وبعد إضافة الضرائب والرسوم الجمركية وتكاليف النقل لمراكز التوزيع النهائي.

و- دراسة مفصلة عن مصادر تمويل المشروع وهل تم التمويل ذاتيا من طرف أصحاب المشروع أو الاعتماد على القروض المحلية أو التمويل عربيا أو أجنبيا وما هي أسعار الفائدة على القروض وصعوباتها لمنحها.

ي- دراسة مفصلة عن الموقع المناسب للمشروع المقترح مع دراسة لأهم العوامل المحددة في اختيار الموقع المناسب كالقرب من الأسواق أو من مصادر المواد الأولية أو تكلفة النقل سواء نقل المواد الخام لهذا المشروع إلى الأسواق أو نقل المواد والخامات من الموقع المشروع ومدى توفر المباني التحتية، رأس المال والقوى العاملة ومدى علاقة المشروع مع المشاريع القائمة وأثر ذلك في اختيار موقع المشروع.

ل- دراسة أثر المشروع المقترح على البيئة وعلى المحيط الاجتماعي مع تحديد أثر الموقع على التوزيع الجغرافي للصناعة في البلد أو الإقليم، كما لابد أن تتضمن الدراسة في جانبها هذا مقارنة للفوائد والمنافع الاجتماعية المتوقعة من أي موقع من المواقع المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة الموقع المختار للمشروع المقترح مع القوانين والتشريعات السائدة.

ن- دراسة مفصلة عن المعدات والطاقات الإنتاجية المختلفة للمشروع المقترح سواء كانت في شكل طاقات وصور أو صناعة أو مخلية، ومدى القدرة على استغلال تلك الطاقات وهذا يقتضي ضرورة أن تتضمن الدراسة تحديد الحجم المناسب للمشروع إذا أخذنا بالاعتبار أن هناك أحجاما مختلفة مع الاستعانة بالأحجام القياسية أو المعيارية.

ع- دراسة مفصلة عن عملية الإحلال في عناصر الإنتاج والتي أصبحت مظهرا من مظاهر الإنتاج الحديث.

س- دراسة مفصلة عن المباني التحتية ومدى توفرها في المنطقة المراد إقامة المشروع فيها، والتي تشمل شبكات الماء والكهرباء والهاتف والمجاري إضافة إلى مدى توفر الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان، إذ أن عدم توفر هذه المباني قد يتطلب كلفة إضافية إلى الكلفة الإجمالية اللازمة لإقامة المشروع.

ش- دراسة مفصلة عن قوة العمل المتاحة سواء كانت الإدارية والفنية اللازمة لتشغيل المشروع، إضافة إلى ضرورة تضمن الدراسة برامج للتدريب والتأهيل لتلك القوى نظرا لأن عملية التدريب عملية مستمرة ولا تشمل العمال

الجدد بل تشمل أيضا العمل القضاء في ظل مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة والإطلاع على كل ما هو جديد في مجال العلم والتكنولوجيا.

النوع الثالث: دراسة الجدوى الفنية: (المحاضرة رقم 04)

على الرغم من تناول دراسات الجدوى السابقة (الأولية والتفصيلية) للعديد من المسائل الفنية المتعلقة بالمشروع المقترح، إلا أن دراسة الجدوى الفنية تبقى الأكثر اختصاصا لمعالجة مثل هكذا مسائل بالتفصيل، فقد تتوصل دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية إلى نتائج مجدية اقتصاديا لكن عند إنضاج هذه المشاريع إلى الدراسة الفنية قد تكون النتائج غير مجدية. وعلى هذا الأساس يمكن تعريف دراسات الجدوى الفنية بأنها تلك الدراسات التي تختص مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية المتعلقة بالمشروع المقترح، ويحظى هذا النوع من الدراسات بأهمية بالغة نظرا لأن لكل مشروع ظروفه واحتياجاته الفنية التي تختلف من الظروف والاحتياجات الفنية لمشروع آخر فاحتياجات مستشفى مثلا من المباني والأجهزة والمعدات هي غير تلك الاحتياجات لمصنع، وهذا يعني أن دراسة الجدوى الفنية تنحصر مهمتها في اختيار الوسائل الفنية المختلفة التي يحتاجها المشروع المقترح وما أكثر تلك الاختيارات (التكنولوجيا، أساليب الإنتاج، المبنى التحتية، الموقع الخ...).

وتظهر أهمية هذه الدراسة خاصة بالنسبة للمشاريع الجديدة التي لا يوجد ما يماثلها من المشاريع السابقة، تلك المشاريع التي قد تنتج سلعا جديدة غير معروفة سابقا أو سلعا قديمة ولكن بمواصفات جديدة، إن مثل هذه المشاريع تتطلب تقديرات دقيقة للتكاليف الإجمالية والمنافع الإنتاجية والقوى العاملة ومنافذ التوزيع الخ...

لذا فإن عدم كفاءة ودقة الدراسات الفنية قد تترتب عليها مشاكل ومخاطر كبيرة وعلى رأسها المشاكل المالية والإنتاجية والتوزيعية والتي قد تكون سببا في فشل المشروع.

المسائل التي تعالجها دراسة الجدوى الفنية: يمكن إجمالها كما يلي:

1- اختيار الحجم المناسب للمشروع Suitable size:

إن مسألة اختيار الحجم المناسب تعد من المسائل الهامة والمعقدة التي تتطلب المزيد من الدراسة والتحليل للوصول إلى اختيار ما يسمى بالحجم الأمثل وهو الحجم الذي لابد أن يتناسب مع الإمكانيات المتاحة سواء كانت مادية أو مالية أو فنية لأن الحجم الكبير ليس اختيار مشروعات عادة لكل الحجم هو مدى إمكانية تشغيلها وكفاءة عاليه، وفي هذا المجال لابد من مراعاة أن لكل حجم مشروع طاقته الإنتاجية المناسبة وأن هذه الطاقات لها حدود وقيود ودنيا لا يمكن تجاوزها وكل حجم يقع بين تلك الحدود يعد مقبول اقتصاديا، كما أنه لكل حجم فنه الإنتاجي الملائم وتكاليفه وعوائده وما يعتبر حجما أمثل في مجال الصناعة الغذائية قد لا يعتبر أمثل في مجال الصناعة الهندسية مثلا.

2- موقع المشروع Project Location:

يرتبط موقع المشروع ارتباطا وثيقا بمدى نجاح أو فشل المشروع حيث يمكن أن يعتبر المشروع فاشلا ليس لسبب وإنما بسبب موقعه غير الملائم.

وعادة فإن عملية اختيار الموقع الملائم للمشروع تمر بمرحلتين أساسيتين هما:

أ- المرحلة الأولى: يتم فيها تحديد الموقع العام للمشروع المقترح أي يتم اختيار المنطقة الجغرافية (محافظة معينة مثلا) من بين عدة مواقع بديلة.

ب- المرحلة الثانية: يتم فيها تحديد الموقع داخل تلك المنطقة الجغرافية أي في أي جهة (الشمالية، الوسطى، الجنوبية...) من المنطقة.

ومن أجل اختيار الموقع الملائم للمشروع المقترح لابد من مراعاة النقاط التالية:

أ- كلفة النقل: (نقل المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج من السوق إلى المشروع أو كلفة نقل السلع الجاهزة من المشروع إلى السوق) وفي هذا الصدد يمثل العقل أن الموقع الأمثل هو الذي يحقق أقل كلفة نقل ممكنة.

ب- مدى القرب أو البعد من السوق: حيث هناك بعض الصناعات التي يفضل إقامتها بالقرب من الأسواق نظرا لخصوصيتها كالألبان والمنتجات القابلة للكسر كالزجاج والخزف... بينما هناك صناعات يفضل إقامتها بالقرب من موقع المادة الخام أو الطاقة كصناعة الورق وتكرير النفط... في حين هناك بعض الصناعات لابد من إقامتها خارج مناطق التجمعات السكانية لتوفيرها ملوثة للبيئة.

ج- المادة الخام: للمادة الخام أثر في تحديد الموقع المناسب للمشروع المقترح وفي هذا المجال لابد من مراعاة طبيعة المادة الخام، كلفتها، كلفة نقلها... الخ

د- الطاقة: إن توفر الطاقة أو عدم توفرها وكلفتها نسبة إلى التكاليف

الإجمالية للإنتاج تعدد العوامل المحددة للموقع المناسب فهناك صناعات تحتاج الى كميات كبيرة من الطاقة كصناعة الحديد والصلب، الألمنيوم، لذا يفضل اقامة تلك الصناعات بالقرب من مواطن توافر الطاقة الرخيصة.

ه- القوى العاملة: حيث يلاحظ عند دراسة الخارطة الصناعية في العالم أن الصناعات المكثفة للعمل تركزت في الهند والمناطق المحيطة بالصين نتيجة لتوفر القوى العاملة الرخيصة بينما يلاحظ أن الصناعات المكثفة للتكنولوجيا تركزت في العمل المتقدمة القليلة السكان نتيجة لتوفر القوى العاملة الماهرة. من ناحية اخرى يلاحظ أن العديد من الصناعات اليدوية والحرفية وبعض الصناعات الاخرى تركزت في دول ومناطق دون اخرى مما اكسب تلك العمل شهرة عالمية في إنتاجها ويعود سبب ذلك الى توفر القوى العاملة ذات الخبرات والمهارات العالية ومثال ذلك صناعة الساعات السويسرية.

و- درجة التوطن: يقصد بها عدم الصناعة في المنطقة المراد إقامة المشروع فيها، وهل هذه المنطقة تعد منطقة جذب لتلك الصناعة أو منطقة طرد (منطقة صناعية لإقامة المشروع فيها أو لا؟) وهنا لابد أن بعض العمل تقوم بوضع قيود على توطن الصناعات في بعض المناطق ذات التمركز السكاني الكبير من أجل الحد من بعض المشاكل كمشاكل الازدحام والمرور والنقل وتلوث البيئة... الخ بينما تشجع على اقامة الصناعات في مناطق اخرى كالمناطق الصناعية.

ز- التشابك الصناعي: يقصد بها مدى العلاقات الارتباطية بين المشروع المقترح وبين المشاريع القائمة والتي من المحتمل الاعتماد عليها في الحصول على المواد الأولية أو تعتمد عليه في تزويدها بما تنتجه من سلع نصف مصنعة، وهذا يعني انه كلما تميز المشروع المراد إقامته بوجود علاقات سواء كانت أمامية أو خلفية مع المشاريع القائمة في المنطقة كلما كان ذلك مشجعا لإقامة المشروع المقترح في تلك المنطقة.

ح- توفر أو عدم توفر البنى التحتية: كلما توفرت البنية التحتية المتمثلة في شبكات المياه، الكهرباء، الهاتف، الصرف الصحي، الطرق، خدمات التعليم والصحة والإسكان، خدمات التأمين والصيرفة... الخ في المنطقة المراد إقامة المشروع فيها كلما كان ذلك مشجعا لإقامة المشروع والعكس صحيح.

3- تقدير كلفة المباني والأراضي اللازمة للمشروع المقترح: من الأسئلة التي يمكن طرحها في هذا المجال: هل يتم شراء هذه المباني والأراضي أم تأجيرها؟ وما هي كلفة الترميمات التي يحتاج اليها؟ وما هي المساحة المطلوبة من الأراضي وما هي أسعارها؟ وما المساحة الإضافية التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا من أجل التوسع في المشروع؟ كل هذه النقاط يجب مراعاتها قبل الدخول في حيز التنفيذ الفعلي.

4- تحديد نوع الإنتاج والعمليات الإنتاجية: لابد من مراعاة وجود ثلاث أنواع من طرق الإنتاج وهي:

أ- الإنتاج المستمر: يتم ذلك في حالة وجود طلب مستمر على الإنتاج طيلة أيام السنة.

ب- الإنتاج حسب الطلب: يتحدد الإنتاج في هذه الحالة استنادا إلى حجم الطلب على كل صنف من المنتجات.

ج- الإنتاج الموسمي: حيث يمكن أن يقوم المصنع بإنتاج منتجات متنوعة بكميات معينة ولفترة زمنية معينة ثم يقوم بعد ذلك بتغيير المعدات لينتج كمية من صنف آخر ولفترة زمنية معينة وهكذا حسب الطلب.

وعليه لابد على إدارة المصنع أن تحدد الطريقة المعتمدة في عملية الإنتاج مسبقا.

5- اختيار الفن الإنتاجي الملائم: في هذا المجال لابد من مراعاة أن اختيار التكنولوجيا الملائمة يقتضي العامل والمعقدة نظرا لتأثرها بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية وعموما هناك نوعين من التكنولوجيا وهي تكنولوجيا مكثفة للعمل وأخرى مكثفة لرأس المال والمفاضلة بينهما تعتمد على عدة عوامل منها: التكاليف، نوع الصناعة، القوى العاملة اللازمة، رأس المال اللازم، الطاقة

6- التوظيف الداخلي للمشروع: هذه النقطة لها علاقة وثيقة بكفاءة التشغيل وتتضمن اختيار مبنى المصنع من حيث المساحة الكلية والمساحة اللازمة لكل خط انتاجي وكل آلة ومايتبع ذلك من الطاقة الإنتاجية المقترحة، كذلك تحديد مساحات الأقسام المختلفة سواء الأقسام الإنتاجية أو الإدارية أو الخدمية.

7- تقدير تكلفة مستلزمات المشروع من المواد الخام والمواد الأولية: هنا لابد من تقدير كلفة هذه المواد وتشمل كلفة الإجمالية للإنتاج ومراعاة النقاط التالية:

- تحديد المواد المباشرة التي تدخل في الإنتاج ومواصفات كل مادة.
- تقدير ما تحتاجه الوحدة المنتجة من المواد المختلفة.
- تقدير التكاليف الإجمالية للمواد المراد استخدامها.

8- تقدير احتياجات المشروع من القوى العاملة: من المسائل الهامة أيضا مسألة تقدير احتياجات المشروع من القوى العاملة ومن مختلف التخصصات، تلك الاحتياجات التي تختلف باختلاف مراحل إقامة المشروع حيث أن حاجة المشروع إلى القوى العاملة في مرحلة التأسيس والإنشاء تختلف عن تلك الحاجة في مرحلة التشغيل، كما أن هذه الاحتياجات تختلف من صناعة إلى أخرى ومن حجم إلى آخر، كما تختلف باختلاف الفن الإنتاجي المستخدم